

Distr.: General
30 April 2019
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة
المعقود برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي
٩-١٨ تموز/يوليه ٢٠١٩

الإسهام المقدم من منتدى آسيا والمحيط الهادئ السادس بشأن التنمية المستدامة

مذكرة من الأمانة العامة

تحيل الأمانة العامة طي هذه المذكرة الإسهام المقدم إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة من منتدى آسيا والمحيط الهادئ السادس بشأن التنمية المستدامة الذي عُقد في بانكوك في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٩.



الرجاء إعادة استعمال الورق



السيد بوسبا راج كادل (نيبال)
 السيدة روزماري إديون (الفلبين)
 السيد روسلان إديلجريف (الاتحاد الروسي)
 السيد دايا دارمابالا كيليتوا غاماج (سري لانكا)
 السيد سيلاب فيليغوف (تركمانستان)

٦ - وفي إطار البند ١ (ج) من جدول الأعمال، أقر المنتدى جدول الأعمال التالي:

- ١ - افتتاح المنتدى:
 - (أ) بيانات افتتاحية؛
 - (ب) انتخاب أعضاء المكتب؛
 - (ج) إقرار جدول الأعمال.
- ٢ - منظورات إقليمية بشأن التقدم المحرز في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.
- ٣ - الربط بين الأبعاد الوطنية والإقليمية والعالمية لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.
- ٤ - مسائل أخرى.
- ٥ - استعراض تقرير المنتدى واعتماده.
- ٦ - اختتام المنتدى.
- ٧ - وفي إطار البند ٢ من جدول الأعمال، ناقش فريق وزاري المنظورات والاتجاهات الإقليمية المتعلقة بموضوع المنتدى، بما في ذلك التدخلات الفعالة التي تكفل التنفيذ الشامل لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ من أجل مزيد من المساواة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.
- ٨ - وتناولت حلقة نقاش بشأن تنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة في سياق تمكين الناس وضمان الشمول والمساواة التقدم المحرز في تنفيذ الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة.
- ٩ - ونظم المنتدى خمسة اجتماعات مائدة مستديرة موازية مخصصة للوقوف على التحديات والفرص الرئيسية في تنفيذ الأهداف ٤ و ٨ و ١٠ و ١٣ و ١٦ من أهداف التنمية المستدامة.
- ١٠ - وفي إطار البند ٣ من جدول الأعمال، قامت بلدان آسيا والمحيط الهادئ المشاركة في الاستعراضات الوطنية الطوعية المقدمة إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٩ بعرض منظوراتها الوطنية بشأن التحديات والتقدم المحرز والإنجازات المحققة فيما يتصل بخطة عام ٢٠٣٠ وقدمت الدروس المستفادة من الاستعراض.
- ١١ - وأبلغ المنتدى بالتقدم المحرز فيما يتعلق بخريطة الطريق الإقليمية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في آسيا والمحيط الهادئ وناقش سبل المضي قدماً.
- ١٢ - وأبلغ المنتدى بالتوصيات الرئيسية المنبثقة من اجتماعات المائدة المستديرة الخمسة بشأن كل هدف من الأهداف ٤ و ٨ و ١٠ و ١٣ و ١٦، وهي توصيات ستتناولها الدورة المقبلة

للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة التي ستُعقد تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي^(١).

١٣ - وعرضت الدول الأعضاء والمجموعات الرئيسية والجهات الأخرى صاحبة المصلحة ووكالات الأمم المتحدة منظوراتها بشأن ما تحقق في المنطقة من إنجازات في التعجيل بوتيرة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

١٤ - ولم تُناقش أي مسائل أخرى في إطار البند ٤ من جدول الأعمال.

١٥ - وفي إطار البند ٥ من جدول الأعمال، اعتمد المنتدى هذا التقرير في ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٩. ويرد في مرفق هذه الوثيقة موجز الرئيس عن المنتدى.

١٦ - وأصدرت شراكة منطقة آسيا والمحيط الهادئ بشأن أهداف التنمية المستدامة، بين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ومصرف التنمية الآسيوي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المنشور المعنون *“Accelerating Progress: An Empowered, Inclusive and Equal Asia and the Pacific”* (تسريع وتيرة التقدم: التمكين والشمول والمساواة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ).

١٧ - وعُقدت مناسبات جانبية في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٩^(٢). ففي ٢٧ آذار/مارس، عُقدت مناسبات جانبية في المواضيع التالية: تقديم التقارير المتعلقة بالاستدامة - تركيز الأعمال التجارية على اقتصاد التدوير؛ وانتقال الصين إلى التنمية المستدامة وما يترتب عليه من آثار في منطقة آسيا والمحيط الهادئ؛ وإجراءات المناخ الشاملة من أجل مدن مستدامة؛ ودور التعليم العالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ والعمل التطوعي من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة: إدماج العمل التطوعي في عمليات التنمية الوطنية؛ ونهج جديد في تحليل البيانات الجنسانية من أجل ضمان عدم ترك أي أحد خلف الركب.

١٨ - وفي ٢٨ آذار/مارس، نُظمت مناسبات جانبية في المواضيع التالية: التمويل المختلط وعدم ترك أي أحد خلف الركب: الفرص والتحديات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ؛ والاستفادة من الشراكة من أجل تمكين الناس وضمان الشمول والمساواة: دور القطاع الخاص والمجتمع المدني في تحقيق الأهداف ٤ و ٨ و ١٠ و ١٣ و ١٦ و ١٧ من أهداف التنمية المستدامة؛ والمشاركة الشاملة بوصفها محركاً رئيسياً ومعجلاً بتحقيق الهدفين ١٠ و ١٦ من أهداف التنمية المستدامة: أفضل ممارسات منظمات المجتمع المدني ودورها في الاستفادة في ضمان الشمول والمساواة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ والتشجيع على توافر بيئة مواتية للشمول من خلال إضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة؛ وفرص العمل اللائق للشباب: العمل معاً في آسيا والمحيط الهادئ؛ وتمكين أصحاب الحيازات الصغيرة من خلال الميكنة الزراعية في العصر الرقمي؛ ودور الثقافة في تحقيق خطة عام ٢٠٣٠؛ وتعزيز الصلة بين البعدين البيئي والاجتماعي للتنمية في آسيا؛ والعمل اللائق والشمول والمساواة للعمال المهاجرين في جنوب شرق آسيا؛ وإعادة تصميم مشاركة الشباب في تحقيق الاستدامة: عرض لنتائج منتدى الشباب

(١) كامل موجزات اجتماعات المائدة المستديرة والتوصيات الصادرة عنها متاحة على الرابط التالي:

www.unescap.org/intergovernmental-meetings/apfsd6

(٢) قائمة المناسبات الجانبية متاحة على الرابط التالي: <https://www.unescap.org/apfsd/6/sideevents>

المنظم بالشراكة بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومعهد تايلند للعدالة في موضوع الابتكار والعدالة والتعاون من أجل تحقيق خطة عام ٢٠٣٠.

١٩ - وفي ٢٩ آذار/مارس، عُقدت مناسبات جانبية في المواضيع التالية: تحقيق أهداف التنمية المستدامة في جنوب آسيا؛ ونظم الإنذار المبكر المتمحورة حول الإنسان: الانتقال إلى نهج تشاركي محوره الإنسان؛ التربية الجنسية: المهارات الحياتية الأساسية لتمكين الشباب وتعزيز الشمول والمساواة للجميع؛ هل المسنات متخلفات عن الركب؟ - الأمن المالي للمسنات في جنوب شرق آسيا؛ واتجاهات لاتخاذ إجراءات: من الهجرة المجدثة للتحويل إلى التنمية الشاملة اجتماعياً في المدن؛ والتحديات والممارسات الجيدة فيما يتصل بالتمكين والمساواة والشمول في منطقة المحيط الهادئ؛ وتعزيز إجراءات المناخ العابرة للحدود من أجل تأمين تحقيق أهداف التنمية المستدامة في آسيا: وتشجيع الخطط الإقليمية للتكيف مع المناخ وتحالف الإجراءات المتعلقة بالمناخ من أجل منطقة هندو كوش في الهيمالايا؛ والرقابة المستقلة من أجل مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع: تعزيز دور المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في تنفيذ واستعراض أهداف التنمية المستدامة؛ وحقوق الطفل الآن! بالإمكان إقامة عالم خال من العنف ضد الأطفال؛ وتمكين المهاجرين من خلال الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ؛ وضمان الشمول والمساواة للمرأة فيما يتصل بالحقوق في الأراضي وإدارة الموارد الطبيعية - دور المدافعات عن حقوق الإنسان؛ وتمكين الفئات الأكثر تعرضاً للتهميش وضمان الشمول والمساواة: تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال حقوق الإنسان؛ وشراكات أصحاب المصلحة المتعددين من أجل تحقيق الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة ونشر تقرير الشباب لعام ٢٠١٩ عن التقرير العالمي لرصد التعليم؛ والحلقة المفقودة: استعراض وتعزيز العمليات الإقليمية من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ؛ والتعليم الجيد في مجال النظم المستدامة للزراعة والأغذية الزراعية في جامعات وكليات بلدان جنوب شرق آسيا - تأملات بشأن الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة وأوجه التآزر مع الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة؛ وربط خطة السلام ونزع السلاح بإطار أهداف التنمية المستدامة في خطة بيونغشانغ للسلام لعام ٢٠٣٠.

٢٠ - ووفرت اللجنة حيزاً للتفاعل أثناء المنتدى كان بمثابة محفل غير رسمي للحوار بشأن التمكين والمساواة والشمول من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

٢١ - ونظمت المناسبات التحضيرية والمناسبات ذات الصلة التالية: منتدى الشباب التحضيري لمنتدى آسيا والمحيط الهادئ بشأن التنمية المستدامة؛ والمنتدى الشعبي بشأن التنمية المستدامة لآسيا والمحيط الهادئ الذي نظمته الآلية الإقليمية لمشاركة المجتمع المدني في آسيا والمحيط الهادئ؛ وحلقة العمل الإقليمية التي نظمتها سفارة السويد في تايلند واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بشأن "تمكين الناس من أجل مستقبل مستدام"؛ والمشاوراة الإقليمية التي نظمها برنامج متطوعي الأمم المتحدة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بشأن خطة العمل لإدماج العمل التطوعي في خطة عام ٢٠٣٠ في منطقة آسيا والمحيط الهادئ؛ والاجتماع التحضيري لمنتدى رؤساء البلديات في رابطة أمم جنوب شرق آسيا لعام ٢٠١٩ الذي نظمته منظمة المدن المتحدة والحكومات المحلية في آسيا والمحيط الهادئ؛ وحلقة العمل التحضيرية الإقليمية المشتركة بين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والمخصصة للبلدان التي تقدم استعراضات وطنية طوعية من منطقة آسيا والمحيط الهادئ؛ والحوار الثالث الرفيع المستوى لتطرح الأفكار بشأن أوجه التكامل بين

رؤية جماعة رابطة أمم جنوب شرق آسيا لعام ٢٠٢٥ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، تشاركت في تنظيمه حكومة تايلند واللجنة.

٢٢ - وخلص المنتدى إلى ضرورة إطلاع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ على هذا التقرير، بما في ذلك مرفقه، في دورتها الخامسة والسبعين، وعرضه على المحافل العالمية بشأن التنمية المستدامة، بما في ذلك على وجه الخصوص في الدورة المقبلة للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة التي ستعقد في نيويورك في الفترة من ٩ إلى ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٩.

موجز الرئيس عن المناقشات التي دارت في منتدى آسيا والمحيط الهادئ السادس بشأن التنمية المستدامة

١ - تناول منتدى آسيا والمحيط الهادئ السادس بشأن التنمية المستدامة موضوع "تمكين الناس وضمان الشمول والمساواة". وخلال المنتدى، شارك أعضاء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، والهيئات الحكومية الدولية، وهيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، والمجموعات الرئيسية والجهات الأخرى صاحبة المصلحة، في حوار عن المنظورات الإقليمية بشأن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

أولاً - تمكين الناس من أجل مزيد من الشمول والمساواة في آسيا والمحيط الهادئ

٢ - خلال هذه الدورة، تم تحديد أوجه تغيير لازمة للنهوض بالتمكين والشمول والمساواة لجميع الأشخاص في إطار الجهود الرامية إلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما في ذلك تطلعها الأساسي إلى عدم ترك أي أحد خلف الركب. وناقش فريق وزاري الاستراتيجية التي تكفل تمكين الناس وتعزيز الشمول للجميع، على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي.

٣ - وأقر المنتدى بإحراز تقدم في مجالات الحد من الفقر والتعليم والصحة، لكنه أشار إلى وجود أوجه اختلاف وتفاوتات متزايدة في المنطقة، مثل اتساع الفجوة في الدخل والثروة، وانعدام المساواة في الوصول إلى الموارد والتعليم وفرص العمل والتكنولوجيا والحماية الاجتماعية، والآثار التي تلحق بالفئات الضعيفة والمهمشة من السكان. وأشار المنتدى إلى أهمية التمكين والشمول لمعالجة أوجه عدم المساواة التي تظهر في كافة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة، وللتعجيل بإحراز التقدم في تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة.

٤ - وسلط المنتدى الضوء على آثار تغير المناخ في المنطقة، بما في ذلك آثاره على الفئات السكانية الضعيفة، والحاجة إلى تعزيز صنع القرار بمشاركة الجميع بشأن مسائل البيئة وإدارة الموارد الطبيعية والأمن الغذائي. وأشار الممثلون إلى أن اعتماد نهج شامل تجاه تغير المناخ يمكن أن يسرع وتيرة التقدم، وإلى إمكانية اتخاذ خطوات من خلال إقامة بنى تحتية أكثر قدرة على الصمود في ميداني الصناعة والاتصالات.

٥ - ولاحظ المنتدى ما تبذله الحكومات من جهود لضمان تمكين الناس والتنمية الشاملة والفرص المتساوية، بوسائل منها المبادرات الرامية إلى زيادة الدخل، واعتماد الميزنة التي تراعي أهداف التنمية المستدامة، والأطر القانونية لحماية الفئات الضعيفة وجمع البيانات. وتم التشديد على أهمية المساءلة والحوار بين الجهات المتعددة صاحبة المصلحة وعلى أهمية الحصول على الخدمات الأساسية والتعليم والرعاية الصحية. وأشار أحد الممثلين إلى أن المدن مهمة لتحقيق أهداف متعددة من أهداف التنمية المستدامة، وأعلن أن الدورة السابعة لمنتدى المناطق الحضرية في آسيا والمحيط الهادئ ستعقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، في بينانغ، ماليزيا، بالشراكة بين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.

٦ - وسلط المنتدى الضوء على الحاجة إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وشدد على أن النمو الاقتصادي يجب أن يكون شاملاً للجميع، وأشار أحد الممثلين إلى تحديات تعيق تحقيق الشمول،

مثل اختلاف الأعراق واللغات والخصائص الجغرافية، فضلاً عن وجود قيود على القدرات والموارد، والحاجة إلى تحسين البيانات لمعالجة أوجه عدم المساواة. وشدد المنتدى على ضرورة زيادة الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين والشراكات الشاملة من أجل تحقيق التنمية المستدامة، واعتبر التعاون الدولي والتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون بين بلدان الشمال والجنوب أدوات لضمان تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وأشار أحد الممثلين إلى أن خريطة الطريق الإقليمية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في منطقة آسيا والمحيط الهادئ والدور الذي تؤديه اللجنة مهمان لضمان عدم تخلف أي أحد عن الركب.

٧ - وشدد ممثلون عن المجموعات الرئيسية والجهات الأخرى صاحبة المصلحة على أهمية العدالة والتخطيط الشامل والحقوق للفئات الأكثر تهميشاً، بمن فيها الشعوب الأصلية؛ والفتيات والنساء، ولا سيما الريفيات؛ والمزارعون؛ والعمال؛ وصيادو الأسماك؛ وقرقاء المناطق الحضرية؛ والمثليون والمثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية وأحرار الهوية والميول الجنسية وحاملو صفات الجنسين؛ والمصابون بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ والأشخاص الذين يعيشون في حالات نزاع؛ وكبار السن؛ والشباب؛ والمهاجرون؛ والأشخاص ذوو الإعاقة؛ والمنتسبون إلى جماعات الداليت، والأشخاص الذين يعانون من التمييز على أساس العمل والنسب.

ثانياً - التقدم المحرز في تنفيذ الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة

٨ - ناقش المنتدى التقدم المحرز في تنفيذ الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة بشأن الشراكات من أجل التنمية المستدامة في سياق موضوع المنتدى "تمكين الناس وضمان الشمول والمساواة". وتبادل المشاركون الأفكار بشأن التقدم المحرز في تعبئة الاستثمارات من مصادر مختلفة وإعادة توجيهها وتحريكها. وبحثوا أيضاً في دور التكنولوجيا والابتكار والبيانات وأطر الرصد والمساءلة بغية تعزيز الشراكات من أجل تسريع التقدم المحرز في تحقيق التنمية المستدامة.

٩ - وأكد الممثلون مجدداً التزام حكوماتهم بخطة عام ٢٠٣٠ وأبلغوا عن مبادرات رئيسية متخذة على الصعيدين الوطني والمحلي. وتشمل هذه المبادرات مواءمة الأطر الوطنية وخطط التنمية والقوانين وهيكل الحوكمة الوطنية، بما في ذلك إنشاء آليات للتنسيق ولجان توجيهية وتوسيع نطاق مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين. وأشار المنتدى إلى أهمية إشراك أصحاب المصلحة المتعددين على وجه الخصوص من أجل تمكين الناس وضمان الشمول والإنصاف في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

١٠ - وأبلغت دول أعضاء عن مبادرات لتقديم الدعم إلى بلدان أخرى في المنطقة، وعن التعاون مع وكالات الأمم المتحدة وبرامجها بشأن وسائل التنفيذ في إطار الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة، فضلاً عن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

١١ - وأبلغت عدة دول أعضاء عن مبادرات تضطلع بها من أجل تحقيق التنوع الاقتصادي، وتطوير البنى التحتية للنقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي، وكذلك التجارة، وأكدت أهمية المنظمات الحكومية الدولية ذات الصلة على الصعيدين العالمي ودون الإقليمي، مثل رابطة أمم جنوب شرق آسيا ومنظمة التجارة العالمية.

١٢ - وأفاد الممثلون عن مبادرات ونوايا لتعزيز جمع البيانات والإحصاءات المصنفة وتعبئة الموارد المحلية لأغراض التنمية المستدامة.

ثالثاً - اجتماعات المائدة المستديرة الموازية لإجراء استعراض متعمق لأهداف التنمية المستدامة ٤ و ٨ و ١٠ و ١٣ و ١٦

١٣ - عقد المنتدى خمسة من اجتماعات المائدة المستديرة الموازية كُرسَت لأهداف التنمية المستدامة ٤ و ٨ و ١٠ و ١٣ و ١٦ لتوفير متابعة مركزية لتنفيذ كل هدف على حدة واستعراض ذلك التنفيذ. ونظمت مؤسسات منظومة الأمم المتحدة كل اجتماع من اجتماعات المائدة المستديرة واستفادت في ذلك من إسهامات الجهات المعنية الأخرى، في إطار التنسيق العام الذي تقوم به اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. واتفق المشاركون في اجتماعات المائدة المستديرة على التوصيات التي قدمت أثناء الجلسة العامة ٦.

١٤ - وانتهى اجتماع المائدة المستديرة المعني بالهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة (التعليم الجيد) إلى عدة توصيات بشأن هذا الهدف لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ^(٣).

١٥ - وأوصى الاجتماع بتسريع الجهود الرامية إلى إزالة الحواجز البنيوية وغير البنيوية التي تعيق تحقيق الإنصاف والإدماج والجودة في جميع مراحل التعليم من خلال كفالة مشاركة مختلف أصحاب المصلحة. واعتبر أن التدخلات السياسية الملموسة والفعالة أمر حيوي لإزالة أي نوع من أنواع الحواجز (المباشرة وغير المباشرة) التي تواجه التعليم، ولزيادة المساواة بصورة كبيرة في الحصول على فرص التعلم الجيد خلال السنوات الأولى ومرحلة ما قبل التعليم الابتدائي.

١٦ - وأوصى الاجتماع بتنوع المسارات التعليمية، سواء في التعليم النظامي أو غير النظامي، من أجل القضاء على الأمية. ورأى أن من الأمور الحاسمة تنفيذ برامج فعالة رسمية وغير رسمية لمحو الأمية، ذات جودة عالية ومصممة وفقاً لاحتياجات المتعلمين ومرتبطة بتنمية المهارات المطلوبة للعمل اللائق وسبل كسب العيش. وينبغي توفير برامج تعليمية مرنة تتيح للطلاب مواصلة التعليم في المسار النظامي، باعتبار ذلك من الخيارات القابلة للتطبيق.

١٧ - كما أوصى الاجتماع بكفالة توفير المعلمين المتحمسين والمؤهلين وتأمين الموارد الكافية لهم وتمكينهم ودعمهم من خلال توفير بيئة مواتية، وزيادة عددهم. ويجب تحسين الدعم والموارد المقدمين للمعلمين ومقدمي الرعاية وميسري التعلم المبكر والنماء في مرحلة الطفولة المبكرة لتحقيق تطورهم المهني المستمر وتوفير ظروف عمل لائقة ومسارات وظيفية لهم.

١٨ - وأوصى الاجتماع بزيادة الاستثمار من خلال التأكيد مجدداً على الالتزام العالمي بتخصيص ما لا يقل عن ٤ إلى ٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي و/أو ما لا يقل عن ١٥ إلى ٢٠ في المائة من إجمالي الإنفاق العام للتعليم وضمان الكفاءة والشفافية والإنصاف في توزيع الموارد والمساءلة في النفقات. ويتطلب التحقيق الكامل للهدف ٤ وعكس اتجاه الركود في تمويل قطاع التعليم زيادة التمويل واستدامته وأن يكون مبتكراً وموجهاً نحو أهداف محددة جيداً. ويقع على عاتق الحكومات الالتزام الرئيسي بكفالة الحق في التعليم، ولها دور محوري في كفالة وضع نظم مساءلة من أجل تخصيص الموارد واستخدامها على نحو فعال.

(٣) يمكن الاطلاع على نبذة عن الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة عن طريق الرابط التالي:

www.unescap.org/apfsd/6/document/sdgprofiles/SDG4Profile.pdf

١٩ - وأوصى الاجتماع بتعزيز رصد الشمول والإنصاف والجودة من خلال كفاءة توفير ما يكفي من الموارد والآليات والقدرات. وبغية تتبع التقدم المحرز والتصدي لأوجه عدم المساواة على نحو شامل ومنهجي، يجب أن تتاح للمخططين وصانعي القرارات وأصحاب المصلحة بيانات عالية الجودة مع زيادة تصنيفها على أساس نوع الجنس/الجنس والأصل الإثني واللغة والدخل وحالة الإعاقة والموقع الجغرافي. وهناك حاجة إلى زيادة الاستثمار في النظم الإحصائية الوطنية التي تواجه صعوبات في تلبية الطلب على توفير المزيد من البيانات وتحسين جودتها من أجل تحقيق الأهداف والغايات العالمية.

٢٠ - وأوصى الاجتماع أيضا بالتشجيع على زيادة مشاركة مختلف أصحاب المصلحة، بمن فيهم الشباب والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية ووسائل الإعلام والقطاع الخاص، في تحقيق الهدف ٤ وتعظيم أوجه التآزر بين أهداف التنمية المستدامة. فتحقيق الهدف ٤ يتطلب مشاركة القطاعات الأخرى وبذل جهود جماعية. وأوصى الاجتماع بإنشاء آليات قائمة على المشاركة مع جميع الجهات المعنية من أجل المساعدة على تحديد الأولويات وتنفيذ الاستراتيجيات الرامية إلى التعجيل بتحقيق الهدف ٤.

٢١ - وخلص اجتماع المائدة المستديرة المعني بالهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة (العمل اللائق والنمو الاقتصادي) إلى عدة توصيات بشأن هذا الهدف لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ^(٤).

٢٢ - فقد أوصى الاجتماع بالشمولية في إنشاء وتعزيز الآليات المؤسسية للعمل اللائق التي تؤدي إلى تحقيق نمو اقتصادي مطرد وشامل للجميع ومستدام. وبالنظر إلى اتساع نطاق الهدف ٨، فإن إحراز تقدم بخصوصه يتطلب التخطيط المتكامل لمجموعة واسعة من الجهات الفاعلة بما في ذلك وزارات الاقتصاد، والبيئة، والعمل، والحكومات المحلية، والنقابات، ومنظمات أصحاب الأعمال، والقطاع الخاص، والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني. وينبغي التركيز بصفة خاصة على كفاءة إشراك الفئات المهمشة أيضا في عملية صنع القرار.

٢٣ - وأوصى الاجتماع بتعزيز مؤسسات سوق العمل من أجل تحقيق حوكمة فعالة وشاملة للجميع في سوق العمل. وتشمل مؤسسات سوق العمل الرئيسية تشريعات ولوائح تنظيمية تتعلق بالعمالة والحماية الاجتماعية، ومكافحة التمييز، والسلامة والصحة المهنية، وأشكال العمل غير المقبولة، والحد الأدنى للأجور، وحرية تكوين الجمعيات، والتفاوض الجماعي. وإذا تم تفعيل مؤسسات سوق العمل هذه على الوجه الصحيح، فإن لها أهمية بالغة في تحقيق الهدف ٨، فضلا عن غيره من الأهداف المترابطة التي تتصل بالقضاء على الفقر (الهدف ١)، وتحقيق المساواة بين الجنسين (الهدف ٥)، والحد من أوجه عدم المساواة (الهدف ١٠)، وبناء مؤسسات عادلة (الهدف ١٦). ويلزم إيلاء اهتمام خاص لتوسيع نطاق حقوق العمل وتعزيز بيئة عمل سالمة وآمنة للفئات الضعيفة، بمن فيهم العاملون من منازلهم والعمال المهاجرون. ومن الأمور المتصلة بتعزيز المؤسسات الدعوة إلى زيادة قدرة المكاتب الإحصائية الوطنية من أجل كفاءة الجمع المنتظم لاستقصاءات القوى العاملة أو غير ذلك من استقصاءات الأسر المعيشية الضرورية لرصد العمل اللائق والنمو الشامل للجميع.

٢٤ - وأوصى الاجتماع بوضع وتنفيذ سياسات وبرامج وطنية لمكافحة عمل الأطفال، وتحسين أساليب الوقاية وتقديم المساعدة لفائدة ضحايا العمل القسري. وناقش تقرير منظمة العمل الدولية

(٤) يمكن الاطلاع على نبذة عن الهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة عن طريق الرابط التالي:

www.unescap.org/apfsd/6/document/sdprofiles/SDG8Profile.pdf

الصادر في عام ٢٠١٧ والمعنون القضاء على عمل الأطفال بحلول عام ٢٠٢٥: استعراض للسياسات والبرامج مجموعة متنوعة من الاستراتيجيات والتدابير المتاحة بهدف تعزيز التشريعات وأطر السياسات من أجل اتخاذ إجراءات لمكافحة عمل الأطفال. وبغية تيسير وضع سياسات أكثر فعالية ورصد التأثير، فإن من الأهمية بمكان زيادة الاستثمار في جمع البيانات.

٢٥ - وأوصى الاجتماع بزيادة الاستثمار في رأس المال البشري من أجل إتاحة الفرص أمام جميع الأشخاص لتحقيق إمكاناتهم الكاملة في جميع مراحلهم العمرية. وبالإضافة إلى كون التعليم للجميع والتعلم مدى الحياة وبناء المهارات التقنية والأساسية من المواضيع المشمولة في إطار الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة، فهي تمثل أيضا إسهامات رئيسية في النتائج التي يحققها بلد من البلدان في مجالات التنمية البشرية والعمل اللائق والنمو الاقتصادي. ولهذا السبب، وفي ضوء التطورات التكنولوجية السريعة، فإن إحراز تقدم في تحقيق الهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة يستلزم زيادة الاستثمار في قدرات الأشخاص. ويمكن أن يشمل ذلك توفير الحق للجميع في التعلم مدى الحياة بما يمكن الأشخاص من اكتساب المهارات وإعادة اكتسابها والارتقاء بمستواها، مع زيادة الاستثمار في المؤسسات والسياسات والاستراتيجيات التي من شأنها أن تدعم الأشخاص على التعامل مع عدد متزايد من التحولات في سوق العمل على مدى حياتهم.

٢٦ - وأوصى الاجتماع بتنفيذ إصلاحات تدريجية في مجال السياسات لتعزيز حدوث "انتقال عادل" نحو اقتصادات ومجتمعات مستدامة بيئيا للجميع. ومع تعرض الرخاء الاقتصادي والتقدم الاجتماعي في المنطقة للخطر من جراء التدهور البيئي وتغير المناخ، فإن هناك ضرورة ملحة لاتخاذ إجراءات بشأن تغير المناخ. ومن المتوقع أن يؤدي الانتقال إلى اقتصاد تنخفض فيه انبعاثات غازات الدفيئة إلى إيجاد فرص عمل جديدة، بما في ذلك فرص العمل الخضراء؛ ومع ذلك، فلا يزال التحدي يتمثل في كفاءة أن لا تهدد عملية تخضير الاقتصادات سبل عيش الفئات المهمشة، مثل الشعوب الأصلية. ومع تشجيع المزيد من البلدان على اعتماد أطر سياساتية واسعة وشاملة بشأن الاقتصاد الأخضر، سيتعين تركيز الاهتمام على التنفيذ، لا سيما في ضوء كفاءة ألا يتخلف أحد عن الركب في العملية الانتقالية.

٢٧ - وأوصى الاجتماع بوضع استراتيجيات متماسكة ومتكاملة لكفالة العمل الكريم للجميع، بمن فيهم العاملون في قطاعات غير منظمة والعاملون في وظائف غير مستقرة. وقد بدأت بعض البلدان في المنطقة تنفيذ استراتيجيات ترمي إلى تنظيم الاقتصاد غير المنظم تماشيا مع التوصية بشأن الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم لعام ٢٠١٥ (رقم ٢٠٤)، التي اعتمدها مؤتمر العمل الدولي في عام ٢٠١٥. وتقدم تلك التوصية مبادئ توجيهية تسلط الضوء على صياغة السياسات المناسبة المتعلقة بالاقتصاد الكلي والمهارات؛ وتبسيط إجراءات التسجيل؛ وتوسيع نطاق قوانين العمل والامتثال لها؛ وتحسين فرص الحصول على الائتمان؛ وتقديم الحوافز، مثل الحوافز الضريبية؛ وتوسيع نطاق تغطية الحماية الاجتماعية لتشمل جميع فئات العمال، بمن فيهم العمال المهاجرون. ويستلزم التقدم التكنولوجي مواصلة توسيع نطاق الحماية الاجتماعية وتنظيم أشكال جديدة من العمل يمكن أن تقوض جودة فرص العمل المتاحة لعدد متزايد من العمال.

٢٨ - وانتهى اجتماع المائدة المستديرة المعني بالهدف ١٠ من أهداف التنمية المستدامة (الحد من أوجه عدم المساواة) إلى عدة توصيات بشأن هذا الهدف لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ^(٥).

٢٩ - فقد أوصى الاجتماع بجني أقصى قدر من الفوائد من خلال التركيز على الاستثمار في الحماية الاجتماعية. وينبغي لجميع البلدان أن تزيد الاستثمارات في نظم للحماية الاجتماعية تكون شاملة للجميع وفي المتناول ومراعية للاعتبارات الجنسانية، وفقا للحد الأدنى للحماية الاجتماعية. وتمثل الحماية الاجتماعية الجيدة التصميم والمنفذة بفعالية استثمارا في الأشخاص من شأنه أن يؤدي إلى التحول. فهي تعزز النمو الاقتصادي، وتحد من عدم المساواة، وتحمي من المخاطر البيئية ومخاطر الكوارث.

٣٠ - وأوصى الاجتماع بتعزيز إيجاد فرص العمل اللائق والمساواة في الأجر. وينبغي وضع السياسات على أساس الأركان الأربعة للعمل اللائق، التي تشمل الحقوق والمبادئ في العمل، وإيجاد فرص العمل، والحماية الاجتماعية، والحوار الاجتماعي. ويمثل وضع حد أدنى مناسب للأجور واتخاذ الإجراءات الإيجابية بعض الأدوات المستخدمة لدعم أجور الفئات الواقعة في الجزء الأدنى من توزيع الدخل. ويقضي تحقيق المساواة في الأجر عن العمل المتساوي القيمة وضع سياسات ترمي إلى مكافحة الممارسات التمييزية والقوالب النمطية القائمة على نوع الجنس، بما فيها ما يتصل بقيمة عمل المرأة. ويتطلب أيضا وضع سياسات فعالة بشأن إجازة الأمومة والأبوة وإجازة الأبوين، وكذلك الدعوة من أجل تحسين تقاسم المسؤوليات الأسرية.

٣١ - وأوصى الاجتماع بزيادة فعالية سياسات المالية العامة. فوجود نظام ضريبي فعال يعزز الإيرادات العامة، ويسر زيادة الاستثمارات في الخدمات الأساسية، مثل الرعاية الصحية والتعليم والحماية الاجتماعية. وتحقيقا لهذه الغاية، يمكن أن تكفل إقامة منتدى إقليمي مالي/ضريبي وضع استراتيجيات إصلاح فعالة للضرائب التصاعدية، والحد من سبل التهرب الضريبي، ومكافحة التدفقات المالية غير المشروعة والفساد. ومن الضروري تعزيز فعالية البرمجة والميزنة المراعية للمنظور الجنساني. ويمكن وضع آلية للتعاون الإقليمي من أجل دعم إجراء استعراض شامل للسياسات الضريبية، واتفاقات التجارة والاستثمار، ومساءلة القطاع الخاص.

٣٢ - وأوصى الاجتماع بحماية الفقراء والمحرومين من الآثار غير المتناسبة للمخاطر البيئية. ومن الضروري معالجة عدم تمكين المجتمعات المحلية المهمشة وعدم قدرتها على إسماع أصواتها وعدم بروزها، بوصف ذلك أحد الأسباب الجذرية لضعفها أمام آثار تغير المناخ والمخاطر البيئية. ويجب أن تكون آليات الحد من مخاطر الكوارث شاملة للجميع، وأن تراعي أوجه الضعف التي تعاني منها جميع الفئات بصرف النظر عن السن أو نوع الجنس أو الإعاقة أو العرق أو الأصل الإثني أو الأصل أو الدين أو الوضع الاقتصادي أو غير ذلك، وأن تستفيد من النظم المعرفية والممارسات التقليدية. وعلاوة على ذلك، ينبغي تعزيز التعاون الإقليمي لرصد البؤر المستجدة للكوارث العابرة للحدود، بما في ذلك توفير البيانات المصنفة التي تبرز الفئات الأكثر عرضة للخطر.

٣٣ - وأوصى الاجتماع بمعالجة الفجوة الرقمية والمخاطر المحتملة للنورة الصناعية الرابعة. ومن أجل استفادة الفئات الأكثر تهميشا من التكنولوجيات الجديدة، ينبغي للأنظمة الحكومية كفالة أن تكون تلك

(٥) يمكن الاطلاع على نبذة عن الهدف ١٠ من أهداف التنمية المستدامة عن طريق الرابط التالي:

www.unescap.org/apfsd/6/document/sdgprofiles/SDG10Profile.pdf

التكنولوجيات سهلة المنال وميسورة التكلفة للجميع. وينبغي أن تستعرض هيئات حكومية دولية تأثير التكنولوجيات الجديدة والثورة الصناعية الرابعة على حقوق الإنسان استعراضاً ينطلق من منظور يراعي مصالح الناس ومصصلحة الكوكب.

٣٤ - وأوصى الاجتماع بالتصدي لعدم المساواة بوصفه محركاً للهجرة، وبالحد من أوجه عدم المساواة التي يواجهها المهاجرون. ويقتضي حجم وتعقيد الهجرة الداخلية والدولية وآثارها على المجتمع تضمين المهاجرين في الجهود الرامية إلى تحقيق المساواة، ومعالجة عدم المساواة بوصفه محركاً عكسياً للهجرة، والحد من أوجه عدم المساواة التي يواجهها المهاجرون، ولا سيما الفئات الضعيفة منهم. فالهجرة ينبغي أن تكون اختياراً؛ وأن تتم بطريقة آمنة ومنظمة ونظامية، مع احترام حقوق المهاجرين وأسرهم؛ وينبغي وضع آليات لإنتاج وتبادل بيانات دقيقة ومصنفة واستخدامها في توجيه السياسة العامة. ويقدم الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية توجيهها بشأن الخطوات التي يمكن للبلدان أن تتخذها لتحقيق الهدف ١٠ من أهداف التنمية المستدامة.

٣٥ - وخلص اجتماع المائدة المستديرة المعني بالهدف ١٣ من أهداف التنمية المستدامة (الإجراءات المتعلقة بالمناخ) إلى عدة توصيات بشأن هذا الهدف لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ^(٦).

٣٦ - فقد أوصى الاجتماع بإدماج تغيير المناخ والحد من مخاطر الكوارث في كامل دورة المشاريع من مرحلة تخطيط السياسات إلى مرحلة التنفيذ. ويلزم اتخاذ إجراءات عاجلة لفهم المخاطر، والوقاية من المخاطر الجديدة، وخفض المخاطر القائمة، والتكيف مع تغيير المناخ، من خلال تعزيز الاتساق في نظم الحوكمة المتعلقة بالمناخ ومخاطر الكوارث، ووضع سياسات قائمة على الأدلة تكون شاملة للجميع وترتبط بالموارد المالية. ويشمل ذلك وضع استراتيجيات متماسكة للحد من مخاطر الكوارث ومواجهة تغيير المناخ على جميع المستويات وإشراك جميع الجهات المعنية ذات الصلة من أجل خلق فوائد متعددة في القطاعات الوطنية ذات الأولوية، مثل توسيع نطاق قطاع استهلاك وإنتاج الغذاء والطاقة بصورة مستدامة، والاستثمار في البنى التحتية المستدامة والقادرة على الصمود، وتطبيق النهج القائمة على النظم الإيكولوجية من أجل زيادة القدرة على الصمود وتخزين الكربون. ولتنفيذ هذه التوصية، أوصى الاجتماع بإعداد منتجات معرفية خاصة بقطاعات محددة، من قبيل موجزات السياسات، استناداً إلى تجارب البلدان في المنطقة والتي يمكن أن تستخدمها مختلف الجهات المعنية من أجل الدعوة إلى تخطيط وتنفيذ سياسات متسقة لمواجهة تغيير المناخ والحد من مخاطر الكوارث في المنتدى المقبل لآسيا والمحيط الهادئ بشأن التنمية المستدامة الذي سيعقد في عام ٢٠٢٠.

٣٧ - أوصى الاجتماع بدعم الإجراءات المتعلقة بالمناخ التي لها فوائد مصاحبة. فقد أوصى بتعزيز الإجراءات المتعلقة بالمناخ المتمثلة في الجهود المركزة في مجالات التخفيف والتكيف وبناء القدرة على الصمود بما يتماشى مع اتفاق باريس والتي لها فوائد أيضاً من حيث تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة، على جميع المستويات (المحلية ودون الوطنية والوطنية ودون الإقليمية والإقليمية) على المدى القصير والمتوسط والطويل. فمن الممكن أن تحقق الإجراءات المتعلقة بالمناخ فوائد مصاحبة في مجالات من قبيل التلوث الجوي، بما في ذلك النقل والطاقة (الهدفان ١٣ و ٧)؛ والمستوطنات البشرية والبنى التحتية

(٦) يمكن الاطلاع على نبذة عن الهدف ١٣ من أهداف التنمية المستدامة عن طريق هذا الرابط:

www.unescap.org/apfsd/6/document/sdgprofiles/SDG13Profile.pdf

(المدن الذكية المستدامة) (الهدفان ٩ و ١١)؛ وترميم النظم الإيكولوجية والإدارة المستدامة للأراضي والتنوع البيولوجي (الهدفان ١٤ و ١٥)؛ والشمول والمساواة بين الجنسين (الهدفان ٥ و ١٠)؛ والصحة العامة (الهدف ٣)؛ وشح المياه وجودتها (الهدف ٦)؛ والتعليم والتدريب المهني (الهدف ٤).

٣٨ - وأوصى الاجتماع بتعزيز نظم الرصد وجمع البيانات. فمن شأن الاستثمار في تقييمات مخاطر المناخ والكوارث والنظم المحاسبية للخسائر الناجمة عن الكوارث، مع التركيز على تحليل القابلية للتضرر وجمع البيانات المصنفة، أن يتيح تنفيذ ورصد سياسات التكيف وإدارة مخاطر الكوارث وإرشاد أطر الاستثمار العام. وهناك حاجة إلى تحسين الإحصاءات الوطنية بشأن البيئة والكوارث وقدرات الطب الشرعي في مجال الكوارث من أجل تحديد الآثار الاجتماعية الاقتصادية للكوارث السابقة التي اتسمت باتساع نطاقها وشدتها، بالإضافة إلى تقييم تكاليف وفوائد الاستثمارات في مجال الحد من مخاطر الكوارث وتحسين دقة نمذجة مخاطر الكوارث في المستقبل. وأوصى أيضاً بالتشديد على أهمية البيانات في التخطيط الوطني وفي إضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة. وينبغي للوزارات المسؤولة عن إدارة نظم الرصد وجمع البيانات أن تستفيد من المنصات والآليات القائمة لتعزيز التنسيق وتبادل البيانات في مختلف القطاعات مع المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين.

٣٩ - وأوصى الاجتماع بتعزيز التعاون الإقليمي بشأن تعبئة التمويل لاستراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث بطريقة استباقية والتكيف معها. وينبغي أن يعزز التعاون الإقليمي، الذي يشمل البلدان والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين، التركيز على تعبئة وتمويل التدابير المسبقة لمنع الأخطار من أن تتحول إلى كوارث. ويمكن أن يركز هذا التعاون على تعزيز قدرات البلدان فيما يتعلق بتحسين جودة تقييم مخاطر الكوارث للاسترشاد بها في الإنفاق العام والاستعراضات المؤسسية، وعلى إجراء استعراضات تقنية لتحسين فهم الترتيبات المالية التي تناسب أنماط المخاطر في البلدان وقدراتها، وعلى توسيع نطاق الآليات المالية الاستباقية المبتكرة، وعلى تعزيز الشبكات الإقليمية والعالمية لمنظمات المجتمع المدني. وينبغي تعزيز وصول منظمات المجتمع المدني إلى الآليات المالية لتمكينها من المساهمة في معالجة مواطن ضعف المجتمعات المحلية أمام الكوارث.

٤٠ - وأوصى الاجتماع بوضع أدوات مبتكرة ومختلطة لتمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ. وأوصى أيضاً بتكملة التمويل التقليدي والدولي للأنشطة المتعلقة بالمناخ بنهج مختلطة للإجراءات المتعلقة بالمناخ والحد من مخاطر الكوارث، من خلال تعبئة التمويل المقدم من القطاع الخاص وإحداث تغييرات في الميزانيات الوطنية. وفي حين توجد أمثلة على الأدوات المالية المختلطة في المنطقة، فإن المفهوم النظري لها والمعرفة بتنفيذها محدودان، لا سيما لدى الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً التي هي بحاجة إلى الدعم في بناء جاهزيتها لوضع هذه الأدوات والوصول إلى آليات التمويل ذات الصلة. ويمكن أن تشمل الخطط المبتكرة إطلاق أدوات تسعير الكربون، مثل نظم تداول حقوق الانبعاثات أو فرض ضريبة على الانبعاثات الكربونية لتحفيز الصناعات على الحد من الانبعاثات. وينبغي تشجيع أدوات من قبيل السندات الخضراء وسندات الكوارث وإدماج تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث في العمليات التجارية. وأثناء القيام بذلك، ينبغي وضع أدوات التدقيق والعلامات والضمانات لكفالة ألا تقتصر عوائد الاستثمار على العوائد الاقتصادية، ولكن أن تشمل أيضاً العوائد الاجتماعية والبيئية، الأمر الذي من شأنه أيضاً أن يعزز المساءلة. وينبغي توفير الحوافز اللازمة لتعزيز وضع هذه الأدوات وتطبيقها. وأخيراً، ينبغي أن تكفل أدوات التمويل زيادة الاستثمار في التكيف.

- ٤١ - وأوصى الاجتماع بتحسين فرص الحصول على تمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ وتحسين تدفقه. فهناك حاجة إلى تعزيز القدرة المؤسسية للحكومات والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص لوضع مقترحات مقبولة لدى المصارف من شأنها أن تتيح للمستثمرين القيام باستثمارات مرتبطة بالمناخ (على سبيل المثال، عن طريق إنشاء دورات تدريبية في الجامعات بشأن تمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ). وستحتاج البلدان النامية، لا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً والمناطق السريعة التأثر بالمناخ، إلى الدعم في بناء جاهزيتها لاعتماد كيانات الوصول المباشر ومساعدتها على وضع مقترحات ناجحة للصندوق الأخضر للمناخ. ويلزم تحسين إعداد تقارير التمويل وزيادة شفافية تدفقات تمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ من أجل معالجة الفجوة بين الموارد المتعهد بها والموارد المستلمة. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق إشراك المجتمع المدني في استعراض المقترحات.
- ٤٢ - وخلص اجتماع المائدة المستديرة المعني بالهدف ١٦ (السلام والعدل والمؤسسات القوية) إلى عدة توصيات بشأن هذا الهدف لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ^(٧).
- ٤٣ - فقد أوصى الاجتماع بإضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة. كما أوصى بإضفاء الطابع المؤسسي على الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة في النظم المحلية للتخطيط والميزنة والرصد والإبلاغ.
- ٤٤ - وأوصى بتعزيز الوصول إلى المعلومات والعمل الأهلي وبيزالة الصفة الإجرامية عن المعارضة.
- ٤٥ - وأوصى أيضاً بتحسين جمع البيانات والإبلاغ عنها. وأوصى بتعزيز قدرة النظم الإحصائية الوطنية على التعاون مع مختلف أصحاب المصلحة بشأن جمع البيانات المصنفة، مع التركيز بشكل خاص على الفئات الضعيفة، بما في ذلك الأشخاص ذوو الإعاقة والشعوب الأصلية.
- ٤٦ - وأوصى بتحسين التمويل المقدم من القطاع العام. وأوصى أيضاً بزيادة تمويل القطاع العام لأهداف التنمية المستدامة من خلال فرض ضرائب تصاعديّة وتنمية القدرات المؤسسية والمشاركة المدنية الهادفة.
- ٤٧ - وأوصى الاجتماع بزيادة مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين. وأوصى كذلك بإضفاء الطابع المؤسسي على المنتديات والآليات الشاملة لأصحاب المصلحة المتعددين من أجل كفاءة المساءلة وإمكانية الوصول والشفافية عن طريق تقاسم المعلومات وجمع البيانات واتباع نهج الانطلاق من القاعدة في إعداد التقارير المرحلية، بالإضافة إلى استعراض مخصصات التمويل والإنفاق على أساس المعايير الدولية.
- ٤٨ - وأوصى الاجتماع بزيادة الرقابة والمساءلة. كما أوصى بتعزيز دور مؤسسات الرقابة وإشراك الجهات الفاعلة من غير الدول في التخطيط لأهداف التنمية المستدامة وتنفيذها واستعراضات الأداء المتعلق بها والإبلاغ عنها على جميع المستويات الحكومية.

رابعاً - الاستعراضات الوطنية الطوعية

- ٤٩ - جمعت الجلسة المتعلقة بالاستعراضات الوطنية الطوعية بين ممثلين قُطريين ومنسقين مقيمين للأمم المتحدة، وكذلك أصحاب المصلحة من السلطات المحلية والمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات ومعاهد البحوث ومنظمات المجتمع المدني المشاركة في الأعمال التحضيرية للاستعراضات الوطنية الطوعية. وأطلع

(٧) يمكن الاطلاع على نبذة عن الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة عن طريق هذا الرابط:

www.unescap.org/apfsd/6/document/sdgprofiles/SDG16Profile.pdf

المشاركون بعضهم بعضاً على تجاربهم في المشاركة في عملية الاستعراض الوطني الطوعي بهدف تسليط الضوء على الدروس المستفادة والمجالات ذات الاهتمام المشترك للبلدان التي تستعد لتقديم تقاريرها في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في عام ٢٠١٩.

٥٠ - وأفادت بعض الدول الأعضاء عن حالة الأعمال التحضيرية ومسارها وعن حالة الآليات المؤسسية، بما في ذلك آليات إشراك أصحاب المصلحة، التي أنشأتها تلك الدول للتحضير لتقاريرها استعراضاتها الوطنية الطوعية، بينما أبلغت دول أخرى عن الدروس المستفادة من عمليات إعداد تقاريرها السابقة. ولاحظت الدول الأعضاء التي تقوم بالتحضير للاستعراض الوطني الطوعي أن تحضيراتها لتقرير الاستعراض وتجميع مادته يتواءم مع الاستراتيجيات الوطنية ودون الإقليمية، مع إعطاء الأولوية للشواغل الإنمائية لأضعف فئاتها مثل كبار السن والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية. وتسعى بعض الدول الأعضاء، من خلال مشاورات شاملة للجميع على الصعيدين الوطني ودون الوطني، إلى إضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة في سياق الأولويات الإنمائية الوطنية، مع إدخال تعديلات على هذه الأهداف وغاياتها. وتم التأكيد على أهمية الالتزام السياسي كعامل حاسم في إنشاء آلية وطنية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. كما أبرزت بعض البلدان التقدم المحرز والثغرات المصادفة في جمع البيانات المتصلة بأهداف التنمية المستدامة وما تبقى من الثغرات في البيانات، وخاصة تلك المرتبطة بالتصنيف. وأبرز أحد الممثلين الحاجة إلى التعاون والمساعدة، لا سيما بالنسبة للبلدان ذات الاحتياجات الخاصة، مثل البلدان النامية غير الساحلية.

٥١ - وسلط المنتدى الضوء على دور اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ كمنبر إقليمي لتبادل الاطلاع على أفضل الممارسات وبناء القدرات الإقليمية لتحقيق أهداف وغايات التنمية المستدامة ولتقديم منظور إقليمي بشأن تلك الأهداف والغايات.

٥٢ - وأبلغ ممثل إحدى المنظمات عن تجاربها في دعم الاستعراضات المحلية الطوعية التي يمكن أن تقدم إسهامات مهمة في عملية الاستعراض الوطني الطوعي من خلال تعميق مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين وتمكين الحكومات الوطنية من إدماج المعلومات المستقاة على الصعيد المحلي. ولاحظت جهة من أصحاب المصلحة تمثل مجموعات رئيسية أنه لم يجرز سوى تقدم ضئيل في إنشاء مؤسسات وآليات محلية ووطنية لكفالة مراعاة أصوات متنوعة في تنفيذ ورصد أهداف التنمية المستدامة. ودُكر أن هناك حاجة إلى بيانات مصنفة وفي المتناول، وأن المجتمع المدني يمكن أن يسهم في عمليتي الرصد والاستعراض. وجرت الدعوة إلى التزام الشفافية في سياسات الدولة ومخصصات ميزانيتها، وكذلك إلى تعزيز التعلم بشأن إطار المساءلة عن أهداف التنمية المستدامة من آليات الاستعراض الأخرى في منظومة الأمم المتحدة. وشدد أحد الممثلين على الحاجة إلى إضفاء الطابع المؤسسي على الاتساق الرأسي بين الحكومات الوطنية والمحلية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأشار كذلك إلى وجود عدم توازن في إمكانية الحصول على التمويل على المستوى المحلي، ووجود اختلافات كبيرة بين البلدان في إشراك الحكومات المحلية في خطة عام ٢٠٣٠. وشدد ممثل آخر لأصحاب المصلحة على أهمية مراعاة احتياجات ومصالح كبار السن في بلوغ الأهداف في ظل التحول الديموغرافي الذي تشهده المنطقة نحو مجتمع آخذ في الشيخوخة.

خامسا - أين وصلنا في خريطة الطريق؟

٥٣ - استعرض المنتدى التقدم المحرز في خريطة الطريق الإقليمية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في آسيا والمحيط الهادئ، التي اعتمدها منتدى آسيا والمحيط الهادئ الرابع بشأن التنمية المستدامة في عام ٢٠١٧ وأقرتها الدول الأعضاء في اللجنة في دورتها الثالثة والسبعين. وأظهر العرض الذي قدمته الأمانة أن هناك تقدماً متفاوتاً في بعض مجالات التعاون ذات الأولوية المدرجة في خريطة الطريق الإقليمية، وسلط الضوء على الافتقار إلى البيانات لتقييم التقدم المحرز في مجالات أخرى. وأظهر العرض كيف دعم منتدى آسيا والمحيط الهادئ بشأن التنمية المستدامة المواءمة بين عمليات المتابعة والاستعراض الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والعالمية، وكيف وفر حيزاً للأولويات الإقليمية لتتدفق إلى المناقشات العالمية للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. وأشار ممثلو المنظمات دون الإقليمية إلى التكامل بين كل من خطة عام ٢٠٣٠، وخريطة الطريق الإقليمية، ورؤية جماعة رابطة أمم جنوب شرق آسيا لعام ٢٠٢٥، والاستثمارات في قطاع التعليم في جنوب آسيا. وأكدت الملاحظات التي أدلى بها باسم منطقة منتدى جزر المحيط الهادئ التزام دول المحيط الهادئ بإجراءات العمل المعجّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) وبخريطة طريق المحيط الهادئ للتنمية المستدامة.

٥٤ - ودعا منتدى آسيا والمحيط الهادئ بشأن التنمية المستدامة، في معرض تأكيده على المستويات غير الكافية لوسائل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ المتاحة على المستوى القطري، إلى تعزيز التعاون الإقليمي بما يتماشى مع المجالات ذات الأولوية المحددة في خريطة الطريق الإقليمية وتعزيز فرص التعلم من الأقران. وأبرز المنتدى أيضاً الحاجة إلى مواءمة الإجراءات المتخذة بموجب خريطة الطريق الإقليمية مع العمليات الدولية ودون الإقليمية والوطنية الأخرى، لا سيما تلك التي يمكن أن تسهم في المتابعة والاستعراض وتخفيف عبء الإبلاغ. وطلبت إحدى الدول الأعضاء إلى الأمانة أن تقوم بعمل تحليلي يبرز الاحتياجات الإقليمية وأن توسع شراكاتها مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والمؤسسات الإنمائية الإقليمية. ولاحظ المنتدى أن الافتقار إلى البيانات والقدرات الإحصائية يمثل عائقاً هاماً أمام رصد التقدم المحرز في خريطة الطريق الإقليمية، وأن المعاهد الإقليمية التابعة للجنة، مثل المعهد الإحصائي لآسيا والمحيط الهادئ، تدعم البلدان في تحسين قدراتها الإحصائية. ودعت إحدى الدول الأعضاء إلى تحسين الاستفادة من البيانات المتاحة على المستوى الوطني وإلى التحديد الواضح لمنهجية جمع البيانات في عملية رصد تنفيذ خريطة الطريق.

٥٥ - وأكدت مجموعات رئيسية وأصحاب مصلحة آخرون دعمهم المستمر لخريطة الطريق الإقليمية وأهميتها في دعم التنفيذ في أقل البلدان نمواً. وحددوا عدة سبل لتعزيز تنفيذها. ومنها ووضع إجراءات أكثر تحديداً بموجب خريطة الطريق، وتعبئة الموارد المخصصة، وإنشاء آليات قوية للمساءلة، بما في ذلك للاستعراض المنهجي عن طريق إضفاء الطابع المؤسسي على مشاركة المجتمع المدني. ودُكر المنتدى بأن خريطة الطريق هي وثيقة حية، وأنه ينبغي تحديد عمليات معينة التماساً لمزيد من التخصص ومواكبة المسائل الناشئة أو المجالات التي لم يتم التطرق إليها بشكل وافٍ مثل التجارة. وجرى الحث على كفاءة الاتساق بين تنفيذ خريطة الطريق وغيرها من الصكوك والالتزامات، لا سيما فيما يتعلق بالبعد الاجتماعي. وأشار ممثل شبكة الأعمال التجارية المستدامة التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ إلى أن من شأن اتساق السياسات أن يتيح للقطاع الخاص أن يولد القيمة ويستمددها على حد سواء من العمل المتعلق بأهداف التنمية المستدامة.

سادسا - الانتقال من المنظور الإقليمي إلى المنظور العالمي

٥٦ - أدلت نائبة رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي ببيان ركزت فيه على الروابط الوثيقة بين عمليات المتابعة والاستعراض الوطنية والإقليمية والعالمية والفرص الهامة التي يوفرها المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة المقرر عقده في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩. وتُلي بيان باسم أحد ميسري الإعلان السياسي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٩ المعقود تحت رعاية الجمعية العامة (مؤتمر قمة أهداف التنمية المستدامة)، أشير فيه إلى أن الإعلان السياسي يحتاج إلى رسالة سياسية مركزة يمكن فهمها وتشجع جميع أصحاب المصلحة على اتخاذ إجراءات.

٥٧ - ولخص الرئيس الرسائل الرئيسية التي انبثقت من جلسات المنتدى على أساس بيانات من الأعضاء والأعضاء المنتسبين. فقد أبرزت الحاجة إلى اتباع نهج يستند إلى جهود المجتمع ككل لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بالإضافة إلى أهمية الشراكات والمشاركة، بوصفها من عوامل النجاح الرئيسية. كما تم التأكيد على الحاجة إلى تسريع الجهود واعتماد سياسات متسقة ومتكاملة تبحث في أوجه الترابط بين أهداف التنمية المستدامة، بالإضافة إلى الحوكمة الرشيدة والاستثمارات الملائمة والفعالة التي لها أهمية حيوية لوضع وتنفيذ السياسات الكفيلة بأن تقود البلدان صوب مستقبل مستدام حقاً. وتم التأكيد على أهمية وجود منبر إقليمي، مثل منتدى آسيا والمحيط الهادئ بشأن التنمية المستدامة، إلى جانب الحاجة إلى حماية هذا المنبر الحوارى وتعزيزه لما يقدمه من إسهامات مهمة في المناقشات العالمية من خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. وجرى التشديد على أنه من خلال الدعم السياسي المقدم من بلدان آسيا والمحيط الهادئ، يمكن بناء الزخم الذي يكفل دوراً قوياً لكل من المنتدى السياسي الرفيع المستوى ومنتدى آسيا والمحيط الهادئ بشأن التنمية المستدامة.

٥٨ - وأعرب أحد الممثلين عن تأييده لدور المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، وتقارير البلدان عن الاستعراضات الوطنية الطوعية، والتقارير المرحلي السنوي عن أهداف التنمية المستدامة، في رصد التقدم المحرز نحو تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وأشار الممثل إلى أن هذه المنابر تتيح للدول الأعضاء من خارج المنطقة فهم حساسية بلدان جزر المحيط الهادئ إزاء الصدمات الاقتصادية الخارجية والأحداث الكارثية وآثار تغير المناخ.

٥٩ - وشدد ممثل لمنظمة تابعة للأمم المتحدة على أن الخطة الحضرية الجديدة، برؤيتها المشتركة لحق المدينة في تعزيز الرخاء ونوعية الحياة للجميع، لها أهمية حاسمة في تسريع تنفيذ الأطر الدولية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٦٠ - وأعرب ممثلون لجهات من أصحاب مصلحة عن آرائهم بأن عدم ترك أي أحد خلف الركب له صلة وثيقة بالشعوب الأصلية والفئات المهمشة، بما في ذلك الشباب والأشخاص المتضررون من النزاعات والكوارث وانتهاكات حقوق الإنسان، من بين أمور أخرى. وأشار أحد أصحاب المصلحة إلى أن اضطهاد المدافعين عن البيئة والمبلغين عن المخالفات البيئية يؤثر سلباً على الإجراءات المتعلقة بتغير المناخ ويقلص الحيز الديمقراطي. كما تطرق أصحاب المصلحة إلى الحاجة إلى آليات تكفل الشمول في نظم جمع البيانات. وأبرزت عدة جهات من أصحاب المصلحة أيضاً آثار تغير المناخ، وأهمية الحد من مخاطر الكوارث، والحاجة إلى مزيد من العمل والتمويل المبتكر للأنشطة المتعلقة بالتصدي لمخاطر الكوارث.